

طلب عروض أسعار لتلزيم رقم: 24081IT	
ملخص عن التلزيم	
Optical transceivers and adapters for the international gateway	
هيئة اوجيرو	اسم الجهة الشارية
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية	عنوان الجهة الشارية
24081IT / 11 / 2024 تاريخ	رقم وتاريخ التسجيل
Optical transceivers and adapters for the international gateway	عنوان الصفقة
Optical transceivers and adapters for the international gateway	موضوع الصفقة
طلب عروض الأسعار رقم 24081IT على اساس تقديم اسعار .	طريقة التلزيم
لوازم	نوع التلزيم
(لا تقل عن /٣٠ / يوم من التاريخ النهائي لتقديم العروض)	مدة صلاحية العرض ^١
حدد بمبلغ وقدره //١٠٠٠ //\$(الف دولاراً أميركياً لا غير)	ضمان العرض ^٢
تحدد صلاحية ضمان العرض بإضافة ٢٨ يوماً على صلاحية العرض.	مدة صلاحية ضمان العرض ^٣
٥٥ % خمسة بالمئة من قيمة (العقد) الالتزام الاجمالية.	ضمان حسن التنفيذ ^٤
السعر الأدنى	الإرساء
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول-قطاع المشتريات. الغرفة ١١٠	مكان استلام دفتر الشروط
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول-قطاع المشتريات. الغرفة ١١٠	مكان تقديم العروض
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول- الغرفة ١١٠	مكان تقييم العروض
٦٠ يوماً تبدأ اعتباراً من تاريخ توقيع العقد .	مدة التنفيذ
الدولار الأميركي	عملة العقد
تدفع مستحقات الملزם بعملة الدولار الأميركي او بالليرة اللبنانية وفقاً لقيمة الفعلية للحصول على العملة الأجنبية عند الدفع.	دفع قيمة العقد ^٥

^١ م. ٢٢ من ق.ش.ع

^٢ م. ٣٤ من ق.ش.ع

^٣ م. ٣٤ من ق.ش.ع

^٤ م. ٣٥ من ق.ش.ع

^٥ م. ٣٧ من ق.ش.ع

إعلان عن عملية شراء بطريقة طلب عروض الأسعارات

عملاً بالملذكرة رقم ٤/٥.٥.٢٠٢٢.ع

الصادرة عن رئيس هيئة الشراء العام بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٩

هيئة اوجиро	إسم الجهة الشارية
بيروت - بئرحسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة اوجيرو	عنوان الجهة الشارية

معلومات عن الصفقة	
24081IT	رقم التسجيل
Optical transceivers and adapters for the international gateway	عنوان الصفقة
Optical transceivers and adapters for the international gateway	وصف الصفقة
لوازم	نوع التلزيم
طلب عروض الأسعارات على أساس تقديم أسعارات.	طريقة التلزيم
السعر الأدنى.	إ رساء التلزيم
لا ينطبق.	استخدام الإتفاق الإطاري
تم وضع قيمة تقديرية للمشروع .	القيمة التقديرية للمشروع
لا يوجد	بدل دفتر الشروط
لا يوجد	لغات أخرى
وفقا للشروط الخاصة والشروط الفنية المعتمدة.	معايير وإجراءات

تواترخ / مهل / أماكن	
الساعة العاشرة والنصف صباحاً	موعد جلسة التلزيم (فتح العروض)
الساعة العاشرة صباحاً	الموعد النهائي لتقديم العروض
لم يتم تخفيض مدة الإعلان.	تحفيض مدة الإعلان
بئر حسن- مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة اوجيرو- ط ١ - غرفة ١١٠	مكان استلام دفتر الشروط
تقديم العروض الخطية في غلاف مختوم في بيروت - بئرحسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة اوجيرو - الطابق الأول - غرفة ١١٠	مكان تقديم العروض
مكان تقييم العروض بيروت - بئرحسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة اوجيرو- ط ١ - غرفة ١١٠	مكان تقييم العروض

ضمان العرض	
حدد مبلغ وقدره //١٠٠٠\$(الف دولاراً أميركياً لا غير)	قيمة ضمان العرض
تحدد صلاحية ضمان العرض بإضافة ٢٨ يوماً على صلاحية العرض.	مدة صلاحية ضمان العرض

يمكنكم الإطلاع على دفتر الشروط الخاص بالصفقة عبر المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام ppa.gov.lb ولمزيد من المعلومات يمكنكم في أي وقت مراجعة وحدة الشراء العام في الجهة الشارية عبر التواصل مع السيد بيار القارح على الرقم التالي ٠١/٨٢٦٨٥٨ أو عبر البريد الإلكتروني PKAREH@ogero.gov.lb
--

دفتر الشروط الخاصة

طلب عروض اسعار رقم: 24081IT

Optical transceivers and adapters for the international gateway



المادة ١: النصوص القانونية التي ترعى طلب عروض اسعار

بالإضافة إلى الشروط المنصوص عنها في المواد أدناه، تطبق على الفريقين النصوص الواردة في قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٢١، لذلك يقتضي على العارض الاطلاع عليه والتقييد به على المنصة الالكترونية المركبة لدى هيئة الشراء العام www.ppa.gov.lb وعلى صفحة هيئة أوجيرو www.ogero.gov.lb.

في حال تعارض مواد دفتر الشروط هذا مع شروط قانون الشراء العام، يتم تطبيق أحكام قانون الشراء العام.

المادة ٢: غاية التلزيم

إن الغاية من هذا الشراء هو توريد Optical transceivers and adapters for the international gateway وذلك وفقاً للمواصفات الفنية ولائحة الكميات المرفقة بدفتر الشروط هذا والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه. يجري التلزيم بطريقة تقديم عروض اسعار بواسطة الطرف المختار، ويُسند التلزيم مؤقتاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى الاجمالي لكل بند.

المادة ٣: مهلة التنفيذ

ان فترة التنفيذ للقيام بالاعمال المطلوبة هي ٦٠ يوماً اعتباراً من تاريخ توقيع العقد.

المادة ٤: المحاسبة والدفع

يتم تسديد مستحقات الملزם، بعملة الدولار الأميركي او ما يعادله بالليرة اللبنانية وفقاً لقيمة الفعلية للحصول على العملة الأجنبية عند الدفع، على النحو التالي:

- ٩٠% من قيمة المواد المستلمة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الخاص بها وال الصادر عن لجنة الاستلام.
- ١٠% من قيمة الالتزام بعد تسليم كافة المواد المطلوبة بناءً على محضر الاستلام النهائي.

المادة ٥: الاستلام

يجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن أن يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل مرحلة منها جزءاً من التلزيم. تسلم الاعمال لجنة الاستلام المحددة لهذه الغاية وتقديم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزם.

في حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تجاوز الثلاثة أيام، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن خلال مهلة الثلاثة أيام، على الألا تجاوز المهلة في جميع الأحوال الستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزם.

يتوجب على الملزם تقديم طلب خطى قبل موعد التسليم يحدد فيه مختلف البنود المطلوب استلامها:

- مرفقاً بكشف مصدق من المديرية المعنية اذا كانت عملية الشراء تتعلق بتنفيذ اعمال او اشغال.
- بموجب كشف مصدق من مستودعات او جيرو عند وجوب تسليم مواد، على ان يتم توريدها الى مستودعات هيئة او جيرو في بئر حسن او الدكوانة.

الاستلام المؤقت:

يتم الاستلام المؤقت بعد أن يقوم الملزם بتسليم الاعمال، المواد او الأجهزة المطلوبة إلى مستودعات الإدارية، وتقوم لجنة الاستلام بمطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة ويتم إعداد محضر إستلام مؤقت مستودعات هيئة او جيرو في بئر حسن او الدكوانة.

الاستلام النهائي:

تقوم لجنة الاستلام بإصدار محضر استلام نهائى بعد انتهاء فترة الضمان.



إضافة إلى ما نصت عليه المادتين ٧ و ٥٢ من قانون الشراء العام والمادة الخامسة من دفتر الشروط العامة، على العارض تقديم ما يلي:

- **ضمن الملف رقم ١ (المستندات الإدارية والفنية):**

يوقع على العرض الشخص الذي لديه الصفة القانونية للتوقيع، على أن يكون مخولاً بذلك وفقاً للإذاعة التجارية أو توكيل رسمي مصدق من كاتب عدل. ويجب أن تحتوي العروض على المستندات التالية تحت طائلة الرفض:

عنوان العارض بحسب المستند رقم (١).

كتاب التعهد / تصريح بحسب المستند رقم (٢).

إذاعة تجارية يبيّن فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.

التفويض القانوني إذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدق لدى الكاتب العدل.

سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو "من يمثله قانوناً" لا يتعدي تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.

١. عقد الشراكة مصدق لدى الكاتب العدل في حال توجيهه.

٢. شهادة تسجيل العارض لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاصعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل إذا لم يكن خاصعاً، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وان أصبح مسجلاً في الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة التنفيذ.

٣. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الورادات.

٤. إفادة صادرة عن وزارة المالية تثبت إيفاء العارض بالإلتزامات الضريبية المتوجبة عليه.

٥. براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة لاشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض، تفيد بأن العارض سدد جميع اشتراكاته يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".

٦. إفادة صادرة عن البلدية التي يقع المركز الرئيسي للعارض ضمن نطاقها بحسب شهادة التسجيل في السجل التجاري، تفيد أنه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه.

٧. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن المؤسسين والأعضاء والمساهمين أو الشركاء، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض والوقائعات الجارية.

٨. إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس.

٩. إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة تصفية قضائية.

١٠. ضمان العرض المطلوب وفقاً لأحكام المادة السابعة أدناه.

١١. تصريح من العارض يبيّن فيه صاحب الحق الاقتصادي حتى آخر درجة ملكية بحسب النموذج م ١٨ م الصادر عن وزارة المالية. (كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي أو معنوي).

١٢. نسخ عن بطاقة التعريف (هوية / جواز سفر) لصاحب (أصحاب) الحق الاقتصادي.

١٣. نسخ عن بطاقة التعريف (هوية / جواز سفر) لكل شخص يمثل العارض (من ينوب عن العارض في علاقته مع سلطة التعاقد: وكيل قانوني، ممثل الشخص المعنوي أو المفوض بالتوقيع عنه).

١٤. مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول بحسب المستند رقم (٥).

١٥. لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض أو خيار واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

١٦. يُعتبر العارض فور تقييمه العرض ملزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التزام، سندًا للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر

عن مجلس الوزراء



يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صورة مع ابراز الاصل خلال الجلسة او صورة مصدق عنها من المراجع المختصة) وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزيم. ضمن الملف رقم ٢ (الأسعار):

يقدم العارض بياناً بالأسعار لكل صنف/بند على حدة ويوقع من قبل العارض، ويتضمن السعر الإفرادي والإجمالي (بالدولار الأميركي) مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريض أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

يشمل السعر كافة الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها.
إذا تساوت الأسعار بين العارضين بعد إعطاء السلع اللبنانية أفضلية ١٠٪ المذكورة في المادة ١٩ أدناه أعيدت الصفة بطريقة الطرف المختار بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملائم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

على العارض تقديم عرض الأسعار بعملة الدولار الأميركي، ويجب أن تكون الأسعار المفصلة الإفرادية للبند على حده، وعليه أن يشير إلى القيمة الإجمالية كالتالي:

أ- السعر الإفرادي للبند.

ب- المجموع للبند = السعر الإفرادي \times الكمية

ث- المجموع النهائي

ث- الضريبة على القيمة المضافة

القيمة الإجمالية = ت + ث

- تأكيدات حول العرض

- يُستلم من قطاع المشتريات في هيئة او جирه مغلف واحد معداً لهذه الغاية، والذي يحمل موضوع التلزيم فقط دون ذكر أي شيء آخر مميز لهوية صاحب العرض وذلك تحت طائلة رفض العرض.

- وضع المغلف الإداري/ الفني ومغلف الأسعار ضمن الغلاف الموحد، ويدون على ظاهر كل غلاف اسم العارض وختمه، موضوع محتوياته، وموضوع التلزيم وتاريخ جلسة التلزيم.

- تقدم العروض إلى في قطاع المشتريات في مركز هيئة او جирه الرئيسي الكائن في بئر حسن في الطابق الاول- الغرفة رقم ١١٠، على أن تصل قبل الوقت النهائي لتقديم العروض والمحدد في الإعلان عن عملية الشراء. وكل عرض لا يقدم ضمن الغلاف الموحد، وفقاً لما هو مذكور أعلاه، أو يصل بعد التاريخ والوقت المحددين تعتبره اللجنة مرفوضاً ولا تقوم بفتحه.

- يجب أن تكون كافة المستندات المقدمة صالحة بتاريخ جلسة فض العروض.

- تحديد صلاحية العرض بإضافة ٣٠ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.

- لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض او خيار واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

المادة ٧: الضمانات

تكون الضمانات بحسب المواد ٣٤-٣٥ من قانون الشراء العام، ولا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بإيصال عائد لضمان صفة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته، وذلك بمحض:

أ- ضمان العرض: (١٠٠٠ دولار اميركي)

إذا كانت قيمة الصفة التقديرية اكبر من ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. على العارض تقديم ضمان

للعرض بحسب الآتي:

تحدد ضمان العرض بإضافة ٢٨ يوماً على صلاحية العرض.

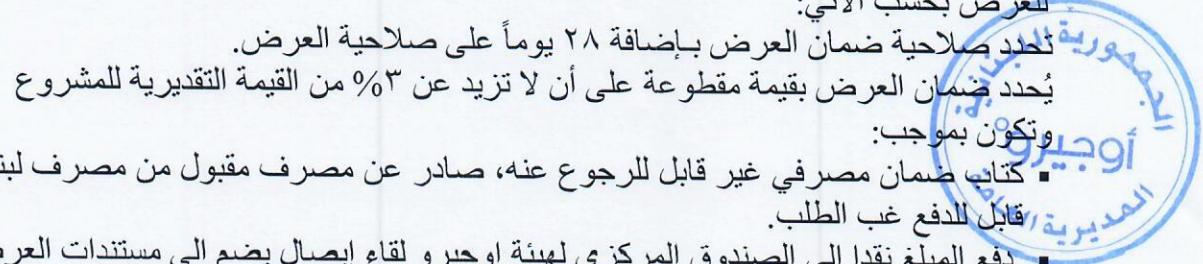
يُحدد ضمان العرض بقيمة مقطوعة على أن لا تزيد عن ٣٪ من القيمة التقديرية للمشروع

وتكون بمحض:

▪ كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين أنه

قابل للدفع غب الطلب.

▪ دفع المبلغ نقداً إلى الصندوق المركزي لهيئة او جيره لقاء إيصال يضم الى مستندات العرض.



يجب أن يكون ضمان العرض عائداً لهذا التلزيم بالذات ولصالح هيئة أو جيرو.
يعاد ضمان العرض إلى العارضين الذين لم يرس عليهم التلزيم بعد إعلان نتيجة التلزيم، كما يعاد ضمان العرض إلى الملزوم عند تقديم ضمان حسن التنفيذ بعد إبلاغه تصديق الالتزام.

بـ- ضمان حسن التنفيذ:

- يتقدم العارض الرابع عند توقيع العقد بكفالة مصرافية لضمان حسن التنفيذ بنسبة (٥٪) خمسة بالمائة من قيمة الالتزام الإجمالية، وعلى الملزوم أن يقدمها خلال مهلة أقصاها ١٥ / ٥ خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد.
- في حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يصدر ضمان العرض.
- يبقى ضمان حسن التنفيذ مهماً طوال مدة التلزيم، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملزوم إلى حين إيفائه بكل الموجبات.
- يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملزوم عند انتهاء مدة الضمان وبناءً على الاستلام النهائي.

المادة ٨: فترة الضمان

حددت مدة الضمان ٩٠ يوم تبدأ اعتباراً من تاريخ محضر الإستلام المؤقت الأخير، يكفل خلالها الملزوم المواد المسلمة وخلوها من الشوائب والعيوب ويقوم باستبدالها خلال مدة شهرًا واحداً كحد أقصى، وعليه عدم الاعتراض أو الادعاء تحت أي مبرر أو سبب، كما عليه تأمين خبير للمساندة الفنية طيلة هذه المدة وعند اللزوم، تحت طائلة تطبيق أحكام المادة ١٢.

المادة ٩: طلبات الاستيضاح - (المادة ٢١ من قانون الشراء العام)

يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطوي حول ملفات التلزيم خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض؛ على هيئة أو جيرو الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعود النهائي لتقديم العروض.

المادة ١٠: فتح العروض

١- فتح العروض بحسب الآلية التالية:

- يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عرض على حدة واعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين. يتم فض الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية والفنية المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.

- يجري فض الغلاف رقم (٢) (بيان الأسعار) للعارضين المقبولين شكلاً كل على حدة واجراء العمليات الحسابية الالزمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عرض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، تمهيداً لإجراء مقارنة واعلان اسم الملزوم المؤقت.

- تُصْحَّح لجنة التلزيم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعنى بشكل فوري.

- يمكن للجنة التلزيم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكيد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقديرها.

- تُسْجَل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلين هيئة أو جيرو وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء.



- لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها

- لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين هيئة أوجир ولجنة التلزيم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.

- ثُدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة ٩ من قانون الشراء العام.

- في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزيم الطلب خطياً من العارض المعنى توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام.

- تحظر المفاوضات بين هيئة أوجير ولجنة التلزيم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض.

المادة ١١: قواعد قبول العرض الفائز (او التلزيم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد

١. تقبل هيئة أوجير العرض المقدم الفائز ما لم:

أ. تُسقط أهلية العارض الذي قدم العرض الفائز وذلك بمقتضى المادة ٧ من قانون الشراء العام ؛ أو

ب. يُلغى الشراء بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٢٥ من قانون الشراء العام؛ أو

ت. يُرفض العرض الفائز عند اعتباره منخفضاً انخفاضاً غير عادي بمقتضى المادة ٢٧ من قانون الشراء العام ؛ أو

٢. يستبعد العارض الذي قدم العرض الفائز من إجراءات التلزيم للأسباب المبينة في المادة ٨ من قانون الشراء العام

٣. بعد التأكيد من العرض الفائز تبلغ هيئة أوجير وعارض الذي قدم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزيم المؤقت) والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:

أ. إسم وعنوان العارض الذي قدم العرض الفائز (الملتزم المؤقت).

ب. قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى.

ت. مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.

٤. فور انتهاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشرارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدي // ١٥ // خمسة عشر يوماً.

٥. يوقع المرجع الصالح لدى الجهة الشرارية العقد خلال مهلة // ١٥ // خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتزم المؤقت يمكن أن تمدد هذه المهلة إلى // ٣٠ // ثلاثين يوماً في حالات معينة تحدّد من قبل المرجع الصالح.

٦. يبدأ نفاذ العقد عندما يوقع الملتزم المؤقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.

بـ لا تُتّخذ سلطة التعاقد ولا الملتزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعنى بالتلزيم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.

٨. في حال تتمّن الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصدر هيئة أوجير وضمان عرضه في هذه الحالة يمكن للجهة الشرارية أن تلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في هذا القانون وفي ملفات التلزيم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول.

تُطبق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات الالزامـة.

المادة ١٢: الغرامات (المادة ٣٨ من قانون الشراء العام)

يتوجب على الملزم التقيد بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه. تفرض الغرامات بشكل حكمي على الملزم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لاثبات الضرر. إذا عجز الملزم عن تنفيذ الأعمال المطلوبة ولأسباب غير ناتجة عن هيئة أوجيرو، يتم احتساب غرامة نقدية قدرها ١% (واحد بالألف) من قيمة الكميات غير المسلمة عن كل يوم تأخير، ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تتعدي هذه الغرامة نسبة ١٠% من قيمة الالتزام. إذا ترتب على الملزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حقًّا لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتُبر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

المادة ١٣: اجراءات الاعتراض (الفصل السابع من قانون الشراء):

يحق لكل ذي صفة ومصلحة ، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الاعتراض على اي اجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطبقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لتنفيذ العقد، وذلك خلال فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل، والتي تبدأ من تاريخ تبليغ العارض الفائز، وفي الفترة التي تسبق نفاذ العقد. تعتبر المحاكم اللبنانية المرجع القضائي الوحيد للبت في كل خلاف يمكن ان يحصل من جراء تنفيذ هذا الالتزام.

المادة ١٤: دفع الطوابع والرسوم

إن كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الاجراء الناتجة عن هذا الالتزام هي على عاتق الملزم، بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.

المادة ١٥: مسؤولية العارض عن عرضه

ان العارض مسؤول عن عرضه بكل التفاصيل والمندرجات.

المادة ١٦: الغاء الشراء

يحق لهيئة أوجيرو الغاء الشراء و/او أي من اجراءاته وفقاً للمادة ٢٥ من قانون الشراء العام.

المادة ١٧: انتهاء العقد ونتائجها

يحق لهيئة أوجيرو إنهاء العقد ونتائجها وفقاً للمادة ٣٣ من قانون الشراء العام، وذلك في حالات النكوص، الانهاء، الفسخ مع ما يترتب عن نتائج انتهاء العقد بحسب البند الرابع من المادة ٢٢ أدناه.

المادة ١٨: استبعاد العارض

تستبعد هيئة أوجيرو العارض من إجراءات التلزيم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة ٨ من قانون الشراء العام.

المادة ١٩: الانظمة التفضيلية

خلافاً لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة ١٠٪ عشرة بالمئة عن العروض المقدمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

المادة ٢٠ : قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عاديًّا

يجوز لهيئة اوجир و أن ترفض أي عرض إذا قررت أنَّ السعر، مُقترباً بسائر العناصر المكونة لذلك العرض المقدم، مُنخفض انخفاضاً غير عاديًّا قياساً إلى موضوع الشراء وقيمة التقديرية وتطبق أحكام المادة ٢٧ من قانون الشراء العام في هذا الشأن. المادة ٢١: قيمة العقد وشروط تعديلها

المادة ٢١ : قيمة العقد وشروط تعديلها

تكون البدلات المتفق عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محددة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التالية، على أن يكون منصوص عليها صراحة في ملفات التلزيم:

تطبيقاً لمعادلات تستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الاقتضاء دولية عندما لا تكون هذه المعادلات مغطاة ضمن قيمة العقد.

تطبيقاً لتعديلات ضريبية تؤدي إلى زيادة تكلفة تنفيذ العقد.
عندما تبرز الحاجة إلى كميات إضافية لأشغال أو سلع أو معدات أو تكنولوجيا أو خدمات من نفس المورِّد أو المقاول، لأسباب تتعلق بتوحيد المواصفات أو بسبب الحاجة إلى التوافق مع السلع أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات أو الأشغال الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار فعالية عملية الشراء الأصلية في

تالية احتياجات هيئة اوجير و، وعلى الأَنْ تخطى قيمة الإضافة ٢٠٪ من قيمة العقد الأساسي لعقود اللوازم والخدمات ١٥٪ لعقود الأشغال.

- أ- في حالة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٦.
 - ب- عندما تصدر قوانين أو مرسومات من شأنها التأثير على قيمة العقد، وعلى أن يُعَلَّم ذلك بموجب تقرير من هيئة اوجير.
- ثُرَاعي شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة ٢٢ : أسباب انتهاء العقد ونتائجها

أولاً: التكول: يُعتبر الملزם ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسمياً بوجوب التقييد بكافة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملزם بما طلب إليه. وإذا اعتبر الملزם ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

ثانياً: الإنتهاء

١- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:
أ- عند وفاة الملزם إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب موافقة التنفيذ من قبل الورثة.

ب- إذا أصبح الملزם مفلساً أو مُعسراً أو حلَّت الشركة، وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

٢- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذر على الملزם القيام بأي من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة

ثالثاً: الفسخ

١. يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أي من الحالات التالية:
٢. إذا صدر بحق الملزם حكم نهائي بارتكاب أي جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو العش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية للإجراءات؛



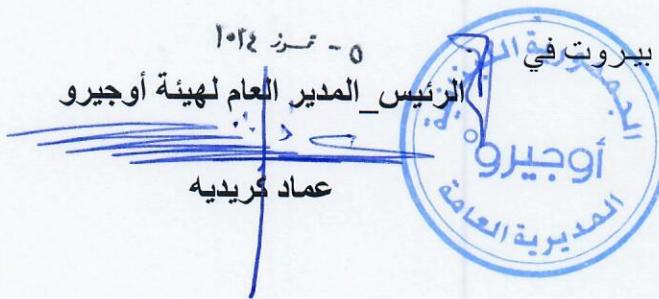
٣. إذا تحقق أي حالة من الحالات المذكورة في المادة ٨ من هذا القانون.
٤. في حال فقدان أهلية الملتم.
٥. إذا فسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

١. في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام، أو في حال تحقق حالة إفلاس الملتم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُلغى فوراً، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
٢. لا يترتب أي تعويض عن الخدمات المقدمة أو الأشغال المنفذة من قبل من يثبت قيامه بأي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
٣. ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لهيئة أوجир و إن وجد وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة ٢٣: شروط خاصة

تعتبر الموصفات الفنية الواردة في المستندات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من دفتر الشروط الخاصة، وعلى العارض الالتزام بكافة الشروط والمتطلبات المحددة فيها.



المرفقات:

- المستندات الواجب على العارض تقديمها.
- الغلاف المؤبد.

عنوان العارض

اسم الشركة : _____

العنوان : _____

الهاتف : _____

الفاكس : _____

صندوق بريد : _____

البريد الإلكتروني: _____

بيروت في

التوقيع والختم

تصريح / تعهد
للاشتراك بطلب عروض اسعار

أنا الموقع ادناه.....
الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة
المتخذ لي محل اقامة
حي
..... ملك شارع
..... فاكس مكتب رقم الهاتف
البريد الالكتروني:

اعترف بانني اطاعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الادارية والفنية الخاصة للاشتراك في هذا التأمين
التي تسلمت نسخة عنها.

وأصرح انني وبعد الاطلاع على دفتر الشروط وهذه الملاحقة التي لا يمكن بأي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل
الاعمال المطلوبة وشروط تنفيذها، وانني اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبمدة صلاحية العرض المحددة في
دفتر الشروط هذا وبالتقيد بها وتنفيذها كاملاً دون اي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذًا بعين الاعتبار كل شروط التأمين
ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك
لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاً عاماً.

وعليه يكون السيد: _____ هو المفوض بالتوقيع عن شركتنا وهو يوقع هكذا :

التوقيع
ببروت في
التوقيع والختم

طوابع بقيمة
مليون ليرة لبنانية

ضمان العرض (يستوجب)

نحو الشركة :

نرفق طيه

- كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه بقيمة ١٠٠٠ / (فقط الف دولار اميركي لا غير)، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين انه قابل للدفع غب الطلب .
- دفع المبلغ نقدا إلى الصندوق المركزي لهيئة او جبرو لقاء إيصال يضم الى مستندات العرض.
ضمان عرض بحسب المادة السابعة من دفتر الشروط الخاصة العائد لطلب عروض اسعار رقم 24081IT

بيروت في

التوقيع والختم

كتاب ضمان العرض

..... مصرف
لجانب هيئة أو جورو
الموضوع: كتاب ضمان العرض لصالحكم بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد
وذلك للإشتراك في (عنوان الصفة)
ان مصرف مركز الممثل بالسيد الموقع
عنه أدناه وذلك بصفته، وبناء للأمر السيد (او السادة أو الشركة)
يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أى مبلغ تطلبوه به
حتى حدود (تحديد الع قيمة والعملة بالارقام والاحرف) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم
دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة
وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر السيد
(او السادة او الشركة او) وبانه لا يحق لمصرفنا في أي
حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطلبوتنا به بالاستناد الى كتاب الضمان هذا
كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم او عن أي
مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد (او السادة او)
او الشركة او عن غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم
يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعديوه اليها او
الى ان تبلغونا اعفاءنا منه
ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخضع المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات
المقدار
يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان
وتتفيداً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في
.....

المكان :
الصفة :
الاسم :
التوقيع :

تصريح النزاهة^١

عنوان الصفقة: _____

الجهة المتعاقدة: _____

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة: _____

إسم الشركة: _____

نحن الموقعون أدناه نؤكّد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلايئنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.
 ٢. سنقوم بإبلاغ هيئة الشفاء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
 ٣. لم ولن نقوم، ولا أي من موظفيها، أو شركائنا، أو وكلايئنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو معرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا.
 ٤. لم نقدم، ولا أي من شركائنا، أو وكلايئنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركون بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
 ٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي طلب عروض اسعار أيًّا كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.
- إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ: _____

الختم والتوفيق

^١ - يُرفق هذا التصريح بالعرض

#	A- ITEM CODE B-ITEM DESCRIPTION	MATERIALS الموارد	أ- رمز الصنف ب- التوصيف	UNIT	NB/U	Quantity	Unit Price	Total Price	Wording
1	ITMP0065	Cisco CPAK-100G-SR10, Trnasceiver module 100m MMF		EA	1	4.00			
2	ITMP0076	Cisco Adapter for LR4, CVR-CFP2-CPAK4, CFP2 to CPAK adapter for 4x25G interface		EA	1	4.00			
3	ITMP0096	Cisco transceiver module CPAK-100G-LR4, Single Mode		EA	1	6.00			

Grand Total		
VAT		
Grand Total With VAT		